# الجزائر: الجنرال خالد نزّار سيحاكم أخيراً في سويسرا بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية

أسئلة وأجوبة

### 1. من هو خالد نزّار؟

وُلد خالد نزّار في 25 كانون الأول/ديسمبر 1937، انضوى في صفوف الجيش الجزائري وشارك في قمع أعمال الشغب التي شهدتها البلاد في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام 1988. تمّت ترقيته إلى رئيس أركان الجيش في 22 كانون الأول/ديسمبر 1988 ليصبح بعدها وزيراً للدفاع في 27 تموز/يوليو 1990.

في أيار/مايو 1991، قامت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (وهي عبارة عن حزب سياسي تأسّس في شباط/فبراير 1989 بعد التعديل الدستوري) بتنظيم إضراباتٍ مطالبةً بإجراء انتخاباتٍ رئاسية مبكرة. وردّاً على ذلك، أعلن الجيش حالة الطوارئ في البلاد.

في 26 كانون الأول/ديسمبر 1991، توجّه الشعب الجزائري إلى صناديق الاقتراع من أجل انتخاب برلمانٍ جديد، وفازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات. في 11 كانون الثاني/يناير 1992، أعلن رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد عن استقالته. وفي اليوم التالي، أوقف المجلس الأعلى للأمن، وكان خالد نزّار عضواً فيه، المسار الانتخابي وأجّل الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وفي 15 كانون الثاني/يناير 1992، أنشأ المجلس الأعلى للأمن نفسه المجلس الأعلى للدولة، وكان عبارةً عن هيئة جماعية أُسندت إليها كافة الصلاحيات الرئاسية، لتحلّ محلّ الرئيس المستقيل، وكانت ولايتها لتستمرّ حتى العام 1993. وفي واقع الأمر، استمرّ المجلس الأعلى للدولة حتى نهاية كانون الثاني/يناير 1994.

شغل خالد نزّار منصب وزير الدفاع حتى تاريخ 10 تموز/يوليو 1993. وبالإضافة إلى مشاركته في تأسيس المجلس الأعلى للدولة، كان عضواً فيه حتى تمّ حلّه في 30 كانون الثاني/يناير 1994 عندما تسلّم اليامين زروال سدّة الرئاسة.

### 2. ما هي التهم الجنائية الموجّهة من قبل مكتب المدعي العام الفدرالي ضدّ خالد نزّار؟

تندرج الادعاءات الموجّهة ضدّ خالد نزّار في سياق "الحرب القذرة"، التي بدأت في العام 1992، كنتيجةٍ مباشرة لإلغاء العملية الانتخابية. استمرّت الحرب مدة عقد من الزمن داخل الجزائر وخلّفت أكثر من مئتي ألف قتيل ومفقود.

يتهم مكتب المدعي العام الفدرالي خالد نزّار بالمشاركة، في الفترة بين كانون الثاني/يناير 1992 ونهاية كانون الثاني/يناير 1994، بارتكاب جرائم حرب متمثّلة في أفعال تعذيب، ومعاملة لا إنسانية، واحتجاز تعسّفي وإدانات غير قانونية، فضلاً عن اغتيالات ارتُكبت في سياق هجوم منهجي وواسع النطاق موجّه ضدّ المدنيين، حين كان عضواً في المجلس الأعلى للدولة ورئيساً للقوات المسلّحة.

### 3. ألا يستفيد خالد نزّار من الحصانة استناداً إلى منصبه كوزير للدفاع وعضو في هيئة حكومية في الفترة التي جرت فيها الوقائع؟

في القانون الدولي، يتمثّل الهدف من الحصانة في الحفاظ على سير عمل الدولة بشكلٍ دائمٍ ومستمرّ. انطلاقاً من هذا المبدأ، قدّم خالد نزّار طعناً أمام المحكمة الجنائية الفدرالية في العام 2012 مدعياً فيه أنّه لا يمكن ملاحقته جنائياً على أساس منصبه كوزير للدفاع وعضو في المجلس الأعلى للدولة في تلك الفترة.

وفي قرارٍ تاريخي صدر عن المحكمة المذكورة في 25 تموز/يوليو 2012، ارتأى القضاة الفدراليون أنّه لا يمكن حتى لمسؤول رفيع سابق مثل خالد نزّار الاستفادة من الحصانة نظراً إلى الطبيعة الخطيرة للجرائم المدّعى عليه بارتكابها.

### 4. كيف يمكن تبرير إحالة هذه القضية للمحاكمة في العام 2023 مع العلم أنّ مكتب المدعي العام الفدرالي ردّ ملفّ الدعوى في العام 2017؟

في العام 2017، قرّر مكتب المدعي العام الفدرالي ردّ الدعوى لأنّه اعتبر أنّ النزاع المسلّح الذي دار في الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي لم يكن يرقى إلى نزاعٍ مسلّح غير دولي على معنى القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع العلم أنّ وجود نزاع مسلّح في الوقت الذي وقعت فيه الأفعال المدّعى بها يشكّل أحد الأركان الأساسية لجريمة الحرب. وبتاريخ 30 أيار/مايو 2018، نقضت المحكمة الجنائية الفدرالية هذا القرار واعتبرت أنّ ما جرى في الجزائر كان في الواقع نزاعاً مسلّحاً غير دوليّ.

وبالتالي، أحيلت الدعوى ثانيةً إلى مكتب المدعي العام الفدرالي لمتابعة التحقيق بالاستناد إلى القرار الجديد.

وبالاستناد إلى تحقيقاتٍ إضافية، استنتج مكتب المدعي العام الفدرالي توفّر ما يكفي من الأسباب لتصنيف الأفعال المدعى بارتكابها ضمن جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية. وبالتالي، وُجد المبرّر لاتهام خالد نزّار.

### 5. ما السبب وراء إقامة محاكمة خالد نزّار في سويسرا؟

لمّا كانت ترايل إنترناشونال قد علمت بوجود خالد نزّار على الأراضي السويسرية، فقد تقدّمت بشكوى جنائية لدى مكتب المدعي العام الفدرالي في العام 2011، علماً أنّ السلطات السويسرية تتمتع باختصاص ملاحقته جنائياً على أساس الولاية القضائية العالمية (أنظر السؤال 6 أدناه).

وخضع السيد نزّار طواعية إلى الولاية القضائية السويسرية بذهابه إلى ذلك البلد، حيث يبدو أن لديه حسابات مصرفية.

وسرعان ما افتتح مكتب المدعي العام الفدرالي تحقيقاً جنائياً بتهم جرائم الحرب. وفي اليوم التالي لرفع الشكوى، تمّ اعتقال خالد نزّار واستجوابه من قبل مكتب المدعي العام الفدرالي قبل أن يُفرج عنه بوعد أن يمثل لبقية الإجراءات.

وقد سافر خالد نزّار، الذي يقطن في الجزائر، إلى سويسرا عندما تمّ استدعاؤه من قبل مكتب المدعي العام الفدرالي لحضور الجلسات التالية وسيمثل طليقاً في محاكمته.

شارك السيد نزّار في الإجراءات، شخصياً أو عن طريق محاميه، معترفاً بذلك صراحة بشرعية التحقيق الذي فُتح ضده.

### 6. ما هي الولاية القضائية العالمية؟

الولاية القضائية العالمية عبارة عن مبدأ قانوني يسمح للدول بالتحقيق مع الأفراد المشتبه فيهم بارتكاب جرائم دولية (من قبيل الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية، وجرائم الحرب، والتعذيب، والاختفاء القسري)، وملاحقتهم بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجرائم وجنسية المتهمين أو الضحايا.

تؤدّي الدعاوى المرفوعة على أساس الولاية القضائية العالمية دوراً يزداد أهميةً في سياق الجهود الدولية المبذولة من أجل إخضاع مرتكبي الفظائع للمساءلة وتحقيق العدالة للضحايا. كما تسهم هذه الدعاوى أيضاً في منع ارتكاب الجرائم المستقبلية وترسل رسالةً قويةً مفادها أنّ مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان لن يلقوا ملاذاً آمناً في أيّ مكانٍ في العالم.

تنشر منظمة ترايل إنترناشونال ومنظماتها الشريكة استعراضاً سنوياً حول الولاية القضائية العالمية تسلّط فيه الضوء على التطوّرات الأساسية في القضايا المرفوعة أمام المحاكم الوطنية من حول العالم على أساس هذا المبدأ. وشملت نسخة العام 2023 من هذا الاستعراض السنوي أكثر من 65 حالة معنية بالجرائم الدولية.

وتعمل دول عديدة في الوقت الحالي على التحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة بشكلٍ خاص في كلّ من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وليبيريا، ورواندا، وسوريا، وأوكرانيا، والمباشرة بملاحقة مرتكبيها.

في حزيران/يونيو 2023، استنتجت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الفدرالية أنّ أليو كوسياه مذنب بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية. وأكّدت المحكمة الجنائية الفدرالية على عقوبة السجن لمدة عشرين عاماً التي أصدرتها الدائرة الابتدائية بحقّه، لتكون هذه الإدانة هي الأولى في سويسرا لمواطنٍ ليبيري عمّا ارتكبه من جرائم أثناء الحربين الأهليتين في ليبيريا. كما أنها المحاكمة الأولى المتعلقة بجرائم حرب التي تُقام في سويسرا أمام المحكمة الجنائية الفدرالية على أساس الولاية الجنائية العالمية.

وفي نيسان/أبريل 2023، أحال مكتب المدعي العام الفدرالي قضيةً أخرى تعنى بالجرائم الدولية إلى المحكمة الجنائية الفدرالية، حيث سُلّم وزير داخلية غامبيا السابق عثمان سونكو للمحاكمة على خلفية تهم تتعلّق بارتكابه جرائم ضدّ الإنسانية تحت الحكم الديكتاتوري للرئيس يحيى جامع.

### 7. من هم ضحايا الجرائم التي شارك في ارتكابها خالد نزّار؟

تمّت تسمية خمس ضحايا كمشتكين ضدّ خالد نزّار في هذه الإجراءات وجرى تمثيلهم من قبل محاميهم. واعتبر مكتب المدعي العام الفدرالي أنهم ضحايا لأعمال احتجاز غير قانوني وتعذيب أو أفعال ترقى إلى المعاملة اللاإنسانية ارتكبتها بحقهم قوات الأمن المأمورة من خالد نزّار.

وفي وقتٍ يتحدّر فيه جميع الضحايا الممثّلين من خلفياتٍ أكاديمية ومهنية منوّعة، بيد أنّهم يتشاطرون أمراً واحداً ألا وهو نشاطهم ضمن الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

### 8. هل يمكن ملاحقة مسؤولين جزائريين سابقين آخرين في بلادهم أو في مكانٍ آخر في العام لجرائم ارتكبوها خلال العقد الأسود؟

أولاً، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المسؤولين الجزائريين السابقين، ومنهم من لا يزال مقرّباً جداً من السلطة الحالية، يتمتعون بالحصانة الكاملة في الجزائر عن الجرائم التي ارتُكبت أثناء الحرب الأهلية. ففي الواقع، تمنع قوانين العفو المطبقة في البلاد ملاحقتهم على الأراضي الجزائرية.

ويُضاف إلى ذلك واقع أنّ الحريات الفردية مهدّدة أكثر فأكثر في البلاد، ممّا يشير إلى عدم تهاون الحكومة مع أيّ حركة احتجاجية ضدّها أو أيّ انتقاد يطالها، والتأكيد على عدم الرغبة الكاملة لمن هم في سدّة الحكم في عكس مسار الجرائم الماضية.

علاوةً على ذلك، فإنّ المسؤولين الذين شاركوا في الحرب الأهلية في التسعينيات من القرن الماضي، كما هي حال خالد نزّار، هم اليوم في عداد كبار السنّ. وفي غياب أيّ ملاحقات قضائية أخرى خارج سويسرا على أساس الولاية القضائية العالمية، فإنّه من المشكوك فيه لحدّ بعيد أن تعقد محاكمة شخص آخر من كبار الشخصيات في النظام في المدى المنظور. ولكن، تبقى المباشرة بالإجراءات الجنائية، على أساس الولاية القضائية العالمية من الاحتمالات المتوقعة.

وفي نهاية المطاف، فإنّ محاكمة خالد نزّار تمثّل الفرصة الأولى، وربما الأخيرة، السانحة أمام الضحايا للحصول على اعتراف القضاء بالجرائم المرتكبة في خلال تلك الفترة.

### 9. لم لا تتمّ مقاضاة أفراد المجموعات المسلّحة الذين حاربوا ضدّ الدولة الجزائرية؟

في الجزائر، تنطبق قوانين العفو أيضاً على أفراد المجموعات المسلّحة التي نشطت أثناء الحرب القذرة. وبالتالي، لا يمكن ملاحقتهم على الأراضي الجزائرية.

كما وتنطبق القيود المذكورة في الإجابة السابقة (عمر المتهمين المعنيين وغياب الإجراءات) على أفراد المجموعات المسلّحة. ومع ذلك، يبقى من الممكن تصوّر إمكانية المباشرة بإجراءات ضدّ بعض من أفراد هذه المجموعات بموجب الولاية القضائية العالمية. ومن الجدير بالتذكير أنّه، في سويسرا، تبقى ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية مشروطةً بوجود الفرد على الأراضي السويسرية.

### 10. هل تشارك ترايل إنترناشونال في الدفاع عن المصالح الإسلامية، ولا سيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟

ترايل إنترناشونال منظمة مستقلّة، غير سياسية وغير طائفية، معترف بها كمؤسسة ذات مصلحة عامة، تسعى من أجل تكريس القانون لخدمة ضحايا الجرائم الأشدّ خطورة بصورةٍ غير تمييزية. وتكافح ترايل إنترناشونال ضدّ إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

لا تدافع منظمتنا عن مصالح فصيلةٍ معينة أو حزب محدّد، إنما تستنكر جرائم الجناة كافة، أياً كان الحزب الذين ينتمون إليه، وبصرف النظر عن ديانتهم أو مركزهم.

ومن الجدير بالذكر أنّ الضحايا الوارد ذكرهم نجوا من الفظائع التي ارتُكبت بحقهم، وليس لانتمائهم الديني أو السياسي أيّ تأثير على تصنيفهم في عداد الضحايا، ولا على حقهم في التماس العدالة، أو في تقديم شكوى أمام المحاكم السويسرية. فهذا الحق حق أساسي لكلّ فرد.

كما سبق وأُشير إليه في السؤال السابق، لن تتردّد ترايل إنترناشونال في تقديم شكوى ضدّ أعضاء المجموعات المسلّحة الإسلاميين (أو من أي انتماء آخر) المشتبه فيهم بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والموجودين على الأراضي السويسرية.

### 11. في هذه الدعوى، ألا تعتبر سويسرا وسلطات الادعاء أنها تتدخل في قضيةٍ لا تندرج ضمن مسؤوليتها؟

بمجرّد أن سافر خالد نزّار طوعياً إلى الأراضي السويسرية، يكون قد خضع بإرادته للنظام القانوني السويسري والقوانين المطبقة في البلاد. وبالفعل، فإنّ أيّ مشتبه فيه بارتكاب جرائم دولية يواجه خطر أن يُلاحق جنائياً بموجب القانون السويسري.

وبالتالي، فإنّ الإجراءات التي تمّت المباشرة بها ضدّ خالد نزّار ليست نتيجةً لأيّ تدخّل في الشؤون الجزائرية، بل هي تستند فقط إلى القانون السويسري، المستمدّ من الالتزامات الدولية لسويسرا. وهذه الالتزامات هي نفسها التي تعهدت بها الجزائر، بالتصديق على اتفاقيات جنيف عام 1960، وعلى البروتوكولين الإضافيين الملحقين بهذه الاتفاقيات في العام 1989. وتقضي هذه النصوص بالتزام الدول بمقاضاة مرتكبي المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقيات.

وعلى خلاف ذلك، لو لم تشرع سويسرا في المقاضاة، تكون قد أخلّت بالتزاماتها في مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية.

من هذا المنطلق، تعتبر مقاضاة خالد نزّار واتهامه مبرّريْن وجاءا نتيجةً لتطبيق غير منحاز للقانون السويسري، فضلاً عن تحقيق جنائي مستقلّ لصالح المتهم وضدّه.

### 12. ما هو عدد الدعاوى التي تمّت المباشرة بها في سويسرا فيما يتعلّق بالجرائم الدولية؟

أفاد التقرير السنوي لمكتب المدعي العام الفدرالي بسويسرا لسنة 2022 عن فتح خمسة عشر تحقيقاً متعلّقاً بالجرائم بموجب القانون الجنائي الدولي (من إبادة جماعية، وجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب).

ومنذ سريان المقتضيات المتعلّقة بتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في القانون السويسري عام 2011، لم تعقد سوى محاكمة واحدة متعلّقة بالجرائم الدولية أمام المحكمة الجنائية الفدرالية، وهي محاكمة أليو كوسياه في الفترة ما بين العامين 2020 و2021. وقد حوكم كوسياه في العام 2019 وأُدين بارتكاب جرائم حرب في العام 2021. وفي أثناء محاكمته في مرحلة الاستئناف، والتي صدر الحكم فيها في حزيران/يونيو 2023، وُجد مذنباً أيضاً بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية.

وتنظر المحكمة الجنائية الفدرالية أيضاً بدعوى ثانية مرفوعة ضدّ وزير داخلية غامبيا السابق عثمان سونكو المتهم بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية تحت الحكم الديكتاتوري ليحيى جامع. ومن المقرّر أن تبدأ محاكمته قريباً.

وبالتالي، ستكون محاكمة خالد نزّار المرتقبة هي الثالثة التي تقام أمام المحكمة الجنائية الفدرالية لتهمٍ تتعلق بجرائم دولية.

### 13. إلى متى من المتوقع أن تستمرّ محاكمة خالد نزّار؟

يعود القرار لقضاة المحكمة الجنائية الفدرالية في تنظيم الجلسات. وما زالت مدة المحاكمة وتواريخها غير محدّدة في الوقت الراهن. كما يمكن استئناف الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الفدرالية، أولاً لدى دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الفدرالية، وبعد ذلك أمام المحكمة الفدرالية في لوزان.

وينطبق مبدأ افتراض البراءة بطبيعة الحال على خالد نزّار إلى حين صدور حكم نهائي.

### 14. ما مدى سهولة الوصول إلى المحاكمة بالنسبة إلى العامة، والصحفيين، والمجتمعات المعنية في الجزائر؟

تماشياً مع مبدأ علنية المحاكمة الذي يؤدي دوراً أساسياً في مجتمع ديمقراطي للحرص على نزاهة المحاكمة، وتعزيز ثقة العامة في النظام القضائي، ستكون محاكمة خالد نزّار متاحةً أمام العامة ضمن حدود حيّز المساحة المتاح في قاعة المحكمة، كما سيكون الحضور متاحاً للصحفيين أيضاً. وستجري المحاكمة باللغة الفرنسية.

وتذكّر منظمة ترايل إنترناشونال أن حالة حقوق الإنسان في الجزائر مقلقة جداً، لا سيما في ظلّ عدم احترام الحق في حرية التعبير في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يبقى من الضروري إبقاء الجزائريين على علم بتقدّم سير المحاكمة والحكم الذي سيصدر.

ففي الواقع، وبعيداً عن الضحايا الممثلين في هذه الدعوى، يتمثّل الهدف من هذه المحاكمة في تقديم رد قضائي على الأحداث التي وقعت خلال الحرب الأهلية الجزائرية، والبتّ بنزاهة في المسؤولية الجنائية لخالد نزّار في هذا السياق. ويجب مشاركة ذلك مع أكبر عدد ممكن من الجزائريين. ذلك أنّه من الصعب تصوّر إعادة إعمار وسلام دائمَيْن للجزائر وشعبها، من دون استيفاء شرط تحقّق العدالة.

لهذا السبب، تسعى ترايل إنترناشونال باستمرار إلى توسيع شبكتها من الصحفيين الجزائريين، سواء في الشتات أو الذين ما زالوا مقيمين في الجزائر.

### 15. ما هو الدور الذي لعبته ترايل إنترناشونال في هذه القضية؟

كما هو مذكور في السؤال رقم 5 أعلاه، باشرت ترايل إنترناشونال بالإجراءات عندما أبلغت عن خالد نزّار للسلطات الجنائية في العام 2011.

وتعمل ترايل إنترناشونال، منذ ذلك الحين، على تقديم الدعم اللوجستي إلى الضحايا لتسهيل سفرهم إلى سويسرا ومشاركتهم في الجلسات. كما تقوم بتقديم الدعم النفسي للضحايا من أجل التخفيف من خطر إصابتهم بالصدمة من جديد نتيجة استعادتهم للأحداث المؤلمة التي عاشوها.

وستستمرّ منظمتنا في دعمهم حتى موعد المحاكمة وخلال انعقادها أيضاً.